



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy
&
Globalization



مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

Liberalization of Foreign Trade Development Stages in Algeria

د. السبتي وسيلة*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

د. زعرور نعيمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

تاريخ النشر: 2018/12/01	تاريخ القبول: 2018/11/15	تاريخ الإرسال: 2018/10/17
الكلمات المفتاحية	الملخص	
التجارة لخارجية؛ تحرير التجارة الخارجية؛ الجزائر.	تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك، خاصة مع تزايد وتيرة التوجه نحو تحرير هذا القطاع بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تهتم بتنظيم علاقات التجارة الدولية، لأن هذه المنظمة تهتم بالدول النامية وتقدم لها المساعدة لتخطي الاختلالات الموجودة في اقتصادها.	
Abstract		Keywords
This study aims to clarify the stages of the development of foreign trade in Algeria through the liberalization of the foreign trade sector and the best stream for that, especially with the increasing pace of the trend towards liberalization of the sector after the establishment of the World Trade Organization, which is interested in the organization of international trade relations, because this organization is interested in developing countries and provide Help her to overcome imbalances in its economy.		Foreign Trade ; Liberalization of Foreign Trade; Algeria.

*المؤلف المرسل: السبتي وسيلة، الإيميل: sebti.wassila@yahoo.fr

1 . مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أساليب النمو الاقتصادي على اعتبار أنها مصدر لتصدير الإنتاج عبر الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج، بالإضافة إلى تغطية الاحتياجات المحلية. وقد ساهمت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية في زيادة درجة الترابط بين الدول، وذلك من خلال التدفقات السلعية والنقدية، ولعل من أهم خصائص التجارة الخارجية هو تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، وإتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تطوير التجارة على المستوى العالمي، والجزائر من بين الدول التي قامت بالإصلاحات الاقتصادية وهذا بغرض تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع عملية التبادل التجاري.

1.1. إشكالية الدراسة:

جاء هذه البحث للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟

1.2. أهمية وأهداف الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة توضيح أهم مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

كما نهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- توضيح مفهوم التجارة الخارجية وتحرير التجارة الخارجية.

- التطرق إلى مسيرة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.

توضيح مدى تحقق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية

- السؤال الفرعي الأول، السؤال الفرعي الأول؟

- السؤال الفرعي الثاني، السؤال الفرعي الثاني؟

- السؤال الفرعي الثالث، السؤال الفرعي الثالث؟

2. سياسة التجارة الخارجية:**1.2 التجارة الخارجية:****1.1.2. تعريف التجارة الخارجية:**

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة ولهذا يمكن تعريفها على أنها " فرع من فروع الاقتصاد وهو يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية."¹

وتعرف أيضا على أنها: " أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة."²

وهناك مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية تتمثل في:³

- النظريات التقليدية (الكلاسيكية):

من أبرز روادها آدم سميث "نظرية التكاليف المطلقة وتقسيم العمل"، دافيد ريكاردو "نظرية الميزة النسبية"، جون ستيوارت ميل "نظرية القيم الدولية للعمل"، حيث يرجع معظم الاقتصاديين إلى أن بدايات الظهور لهذه النظرية كان مع ظهور أفكار آدم سميث في كتابه "ثورة الأمم" سنة 1778. وعليه فإن الفكر الكلاسيكي أكد على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال الاعتقاد بضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة، وأن التوازن يحدث بفعل اليد الخفية في الأسواق الحرة والمنافسة الكاملة، كما أن التراكم رأسمالي المحقق من خلال الفوائض المتحصل عليها من الأرباح الناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.

- النظريات النيوكلاسيكية:

نجد من أبرز الاسهامات التي وردت في هذا الاتجاه اسهامات كل من هكشر وبرتل أولين من خلال " نظرية تولفر واختلاف نسب وكثافة عوامل الانتاج"، فالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة الكلاسيكية إلا أنها وجهت الانتقاد، وذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج ساكن قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة إضافة إلى منهج التخصيص الكامل لبيان المكاسب من التجارة، ولتفادي النقص في النظرية السابقة أخذ رواد هذه النظرية في الحسبان الفروق في عوامل الانتاج وآثارها على التخصيص الدولي. لكن بالرغم من أهمية الطرح الذي جاءت به هذه النظرية إلا أنه لم يمنعها من الانتقادات منها إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الانتاج، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصيص وتقسيم العمل.

- النظرية الحديثة:

ظهر هذا الاتجاه جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافاً للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الاستعانة بالأساليب والأدوات العلمية متجاهلاً الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي، نظرية فرنون ودورة حياة المنتج، نظرية بوسنر ونظرية جونسون والديناميكية للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية وهي تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الدولية.

وكخلاصة لما تم تقديمه في النظريات السابقة فإنها تركز على جانبي التخصص واتساع حجم السوق، فقيام التجارة يؤدي إلى اتساع حجم السوق مما يزيد من التخصص المؤدي إلى تخصيص الموارد بأكثر كفاءة، فيزداد النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، وبالتالي فإن هذا الدور الفاعل للتجارة الخارجية كونها تمكن من توفير حافز فعال للنمو الاقتصادي.

2.1.2. تعريف التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور في المجالات التالية:⁴

-المجال الاقتصادي: تتمثل في:

- ✓ تسعي التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق منفذا لتصريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية.
- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، ونتيجة لمبدأ التخصص الدولي.
- ✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وإنشاء المصانع للنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- ✓ مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدول من العملات الأجنبية.
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات لبناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.

-المجال الاجتماعي: تسعى إلى:

- ✓ رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- ✓ تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- ✓ تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- ✓ الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

-المجال السياسي: تحقق التجارة الخارجية في المجال السياسي ما يلي:

- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، استفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

2.2. سياسة التجارة الخارجية:**1.2.2. تعريف سياسة التجارة الخارجية:**

تعرف على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة."⁵

وتعرف كذلك على أنها " تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومات بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل اتجاهاته".⁶

2.2.2. أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تمثل في:⁷

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.
- إعادة توزيع الدخل القومي.

3. سياسة تحرير التجارة الخارجية:

1.3 مفهوم سياسة تحرير التجارة الخارجية:

1.1.3 تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية:

التحرير التجاري والانفتاح التجاري يقصد بهما انتهاج سياسة الحرية التجارية وهي أحد الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في تسيير تبادلاتها الخارجية.⁸

وتعرف أيضا على أنها " جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياض، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا".⁹

2.1.3 شروط تحرير التجارة الخارجية:

هناك مجموعة من المتطلبات يجب توفرها من أهمها:¹⁰

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

- أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

- من المفيد الاندفاع في التحرير بإلغاء الحصص والقيود والتي في البداية يمكن استبدالها بتعريف جمركية.

- من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريف الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

2.3. أدوات وأثار سياسة تحرير التجارة الخارجية:

1.2.3. أدوات سياسة تحرير التجارة الخارجية:

هناك مجموعة من السياسات لتحرير التجارة الخارجية تتمثل في:¹¹

- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم العملة: وتعني تحول العالم من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة وأصبح النظام السائد هو نظام التعويم الحر الذي يعني ترك العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين عرض الصرف الأجنبي دون تدخل من البنك المركزي.
- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية: كان الاتجاه العام منذ نشأت الجات حتي إعلان قيام منظمة التجارة العالمية هو تخفيض معدلات التعريفية الجمركية المرتفعة بمعدلات تدريجيا فيما يطلق عليه تحرير التجارة من القيود التعريفية.
- إزالة القيود الفنية المباشرة: يؤدي التحول إلى سياسة التجارة الخارجية إلى إلغاء نظام الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة.
- حوافز التصدير: تحل حوافز التصدير محل اعانات التصدير التي لم تعد مرغوبة فيها وتعمل على تشجيع الصادرات.
- إقامة مناطق حرة: تعتبر إحدى الأدوات الهامة لسياسة تحرير التجارة الخارجية وهي تلك المناطق الحرة لكل المشروعات، تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة وهناك ثلاث أنواع هي (مناطق حرة تجارية، مناطق حرة صناعية، مناطق حرة للخدمات)
- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية: يعتبر من الأدوات الهامة لتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية.

2.2.3. آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية:

هناك عدة آثار لإنتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية تتمثل في:

✓ الآثار الإيجابية: تتمثل أهم الآثار الإيجابية فيما يلي:¹²

- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لإرتفاع تكلفتها وبالتالي تضيق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصديرها أسواق الدول المتقدمة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.
- ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.
- يسهل تحرير التجارة الخارجية من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول.
- ✓ الآثار السلبية: يمكن ذكر أهم الآثار السلبية فيما يلي:¹³
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لاسيما في السوق الوطنية.
- يتيح تحرير التجارة الخارجية فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.

3.3. مؤشرات قياس التحرير التجاري:

يمكن ذكر أهم مؤشرات قياس التحرير التجاري فيما يلي: 14

1.2.3. مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

- تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في الأسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة.
- وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي.

2.2.3. مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

- يعتبر من المظاهر التي ربطت تاريخياً اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة اعتماد الدول الأولى على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة.

3.2.3. الميل المتوسط للاستيراد:

- وهو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، وأهمية هذا المؤشر واضحة في أنه يدل على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الانتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

4. تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

يمكن تتبع تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وفق المراحل التالية:¹⁵

1.4. مرحلة التحرير المقيد 1990:

تبرز من خلال اتخاذ اجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 - قانون 90/10- والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وبعده في نفس السنة إصدار قانون 90/16 المؤرخ في 07/08/1990 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحدة والأربعون منه يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

2.4. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990 - 1991):

في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، ويقدر ما يزيد من الممارسات الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينيات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستراد والتصدير

3.4. مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا لعدد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمية رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

4.4. مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيء فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية "Stand by" التي كانت في أبريل 1994 وتم خلالها جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى مسعى الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى انشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX , SAFAX,CASI , PROMEX).

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع ، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في اتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الصعبة.

5. الخلاصة:

تناولت هذه الدراسة الأسس النظرية للتجارة الخارجية بين الدول من خلال نظريات وسياسات التجارة الخارجية وتحرير التجارة الخارجية وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ التجارة الخارجية هي عبارة عن نشاط اقتصادي تمارسه الدول وهناك عدة نظريات تميزت بالاختلاف بالنسبة لكل مفكر.

✓ أن تحرير التجارة الخارجية الهدف منها هو الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد الدولي، وتصريف الفائض من الإنتاج، وتحقيق الرفاهية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

✓ تحرير التجارة الخارجية عملية يجب أن تتم بأسلوب، فإنه يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات مثل تأهيل المؤسسات، إضافة إلى تحرير أسعار الصرف وتحرير الأسعار.

✓ تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة.

يمكن تحديد أهم التوصيات في:

✓ الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية من أجل زيادة القدرة التصديرية.

✓ تسهيل عملية دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية.

6. الهوامش والإحالات:

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

² السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2009، ص 8.

³ عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص ص 283-285.

⁴ علالي مخطار، آليات التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية - حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه، جامعة حسينية بن علي الشلف، 2014-2015، ص ص 7-8.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2003، ص 124.

⁶ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2010، ص 70.

⁷ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 127-128.

⁸ نور الهدى بلحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر - 2000-2009، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2013-2014.

- ⁹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ط 3، 2006، ص 249.
- ¹⁰ نفس المرجع السابق، ص ص 250-251.
- ¹¹ نور الهدى بلحاج، مرجع سابق.
- ¹² ناصر عدون، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة: الجزائر، 2003، ص 59.
- ¹³ السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليج، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية، الدار الجامعية: الإسكندرية، 2003، ص 71.
- ¹⁴ نور الهدى بلحاج، مرجع سابق.
- ¹⁵ عبد الغفار غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 285-286.